العدد (1814) السنة السابعة - الأحد (6) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مفاوضات مضنية وبالونات اختبار قبل انعقاد جلسة البرلمان الاولى

الوطني يستبعد التحالف مع العراقية والكردستاني يؤكد علاقته بالائتلافين

لم تبق سوى ايام معدودة ليعلن رئيس الجمهورية جلال طالباني موعد انعقاد جلسة البرلمان الجديد والمقررة دستوريا في الخامس عشر من الشهر الجاري،وفي غضون هذه الايام تشهد الكتل السياسية مفاوضات كادت تكون اكثر جدية وعقلانية من السابق من اجل حسم قضية الكتلة الاكبر عددا التي تقع على عاتقها مهمة تشكيل الحكومة المقبلة، وفي الوقت نفسه تؤكد القائمة العراقية تمسكها باستحقاقها الانتخابي على اعتبارها الكتلة الفائزة في الانتخابات الا ان المادة ٧٦ قد غيرت الكثير من الموازين التي جعلت الائتلافين (دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي والائتلاف الوطني بزعامة عمار الحكيم) يسارعون لاعلان تحالفهما تمهيدا لاعلان الكتلة البرلمانية الاكثر عدداً. ومع هذا كله لم تتضح الصورة حتى الآن، هل تشكل الحكومة من الكتلة الاكبر عددا ام الكتلة الفائزة؟ ووسط الجدال الدستوري لا تزال هوية الشخصية التي ستتولى رئاسة الحكومة المقبلة غير واضحة المعالم، ويلفها الكثير من الغموض وسط التجاذبات التي تشهدها الساحة السياسية حاليا والبيانات المتضاربة للكتل السياسية على الرغم من مرور ثلاثة اشهر على إجراء الانتخابات التشريعية و اكثر من اسبوع على مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على نتائجها.

□ بغداد / المدى-وكالات

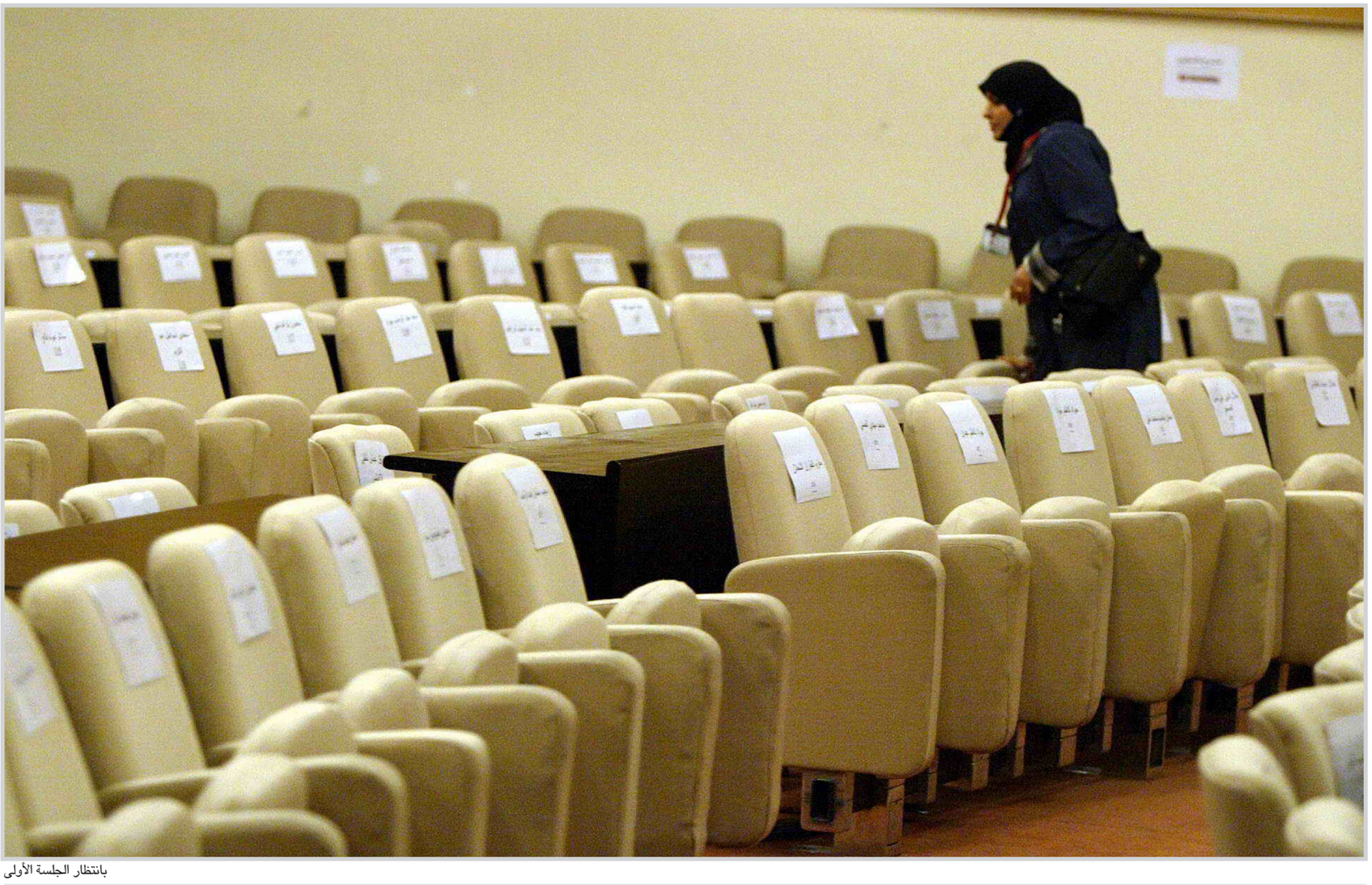

بانتظار الجلسة الأولى

الائتلاف الوطني: لم نطلب سحب ترشيح المالكي

من جانبه نفى باسم العوادي المستشار الإعلامي لرئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي السيد عمار الحكيم طلب الائتلاف الوطني العراقي سحب ترشيح مرشح ائتلاف دولة القانون نوري المالكي مقابل سحب مرشحه عادل عبد المهدي.

وقال العوادي"ان الحديث الذي تناولته بعض وسائل الاعلام عن هذا الموضوع لا صحة له ولم يكن مطروقا في اجتماعات الائتلافين". مشيرا الى"ان الائتلاف الوطني لم يطلب يوما سحب ترشيح المالكي وحتى مطالبات التيار الصدري لم تكن لسحب ترشيحه وانما لترشيح مرشحين آخرين من دولة القانون الى جانبه ولم يكن أي اعتراض على ترشيحه". وذكر العوادي ان المجلس الأعلى الإسلامي أيضا كان يميل الى هذا الرأي لكي تكون هناك خيارات اخرى، منوها إلى ان ما يطرح بشأن طلب سحب ترشيح المالكي غير صحيح ولم يحدث.

وفي هذا السياق اكد الائتلافان (دولة القانون والوطني العراقي) على أن تحالفهما المنتظر منذ أكثر من شهر بات اعلانه الرسمي وشيكا. في الوقت الذي كشف فيه عضو في دولة القانون أن المشاكل التي تعترض طريق التحالف باتت محصورة حالياً في مسألة تحديد طاقم مكتب رئيس الوزراء المقبل، وتأكيد آخر من الائتلاف الوطني أن الإعلان الرسمي للتحالف سيكون نهاية هذا الاسبوع بعد أن وصل إلى مراحله الأخيرة. حيث يقول عضو ائتلاف دولة القانون علي الشلاه إن"الخلاف الوحيد الذي لم يحل حتى الان مع الائتلاف الوطني هو آلية تحديد طاقم مكتب رئيس الوزراء، هل يكون باختياره شخصياً أم باتفاق الائتلافين"، مرجحاً"تجاوز الخلافات وتشكيل الحكومة الجديدة في غضون شهر من اجتماع البرلمان".

واضاف الشلاه في تصريحات اعلامية أن"حوارات عقدت بين تحالف دولة القانون والائتلاف الوطني تمهيداً لتشكيل الحكومة الجديدة حققت حتى الآن أهدافها بنسبة ٦٠٪"، مضيفا أن"الخلاف الوحيد بين الائتلافين الذي لم يحل حتى الآن هو آلية تحديد طاقم مكتب رئيس الوزراء أيكون باختياره شخصياً أم باتفاق الائتلافين".مشيرا إلى أن"التنظيمات السياسية في الائتلافين ستجد حلولاً وسطا لمواضيع أخرى مثل إشغال مناصب نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس البرلمان"في إشارة إلى نقاط خلافية إضافية عدا طاقم مساعدي رئيس الوزراء، متوقعاً أن يكون"تشكيل الحكومة المقبلة أسرع من تشكيل الحكومة السابقة"، مبيناً أن ذلك"قد يستغرق شهراً واحداً من انعقاد جلسة البرلمان".

فيما قال نائب رئيس الهيئة السياسية في التيار الصدري قصي السهيل إن"الحوارات بين الائتلاف الوطني ودولة القانون لاتزال محصورة في آليات عمل رئاسة الوزراء والعمل الحكومي المقبل"، مشيراً إلى أنه"لا وجود لخلاف على تحديد طاقم مكتب رئيس الوزراء أو تسمية نائبين بصلاحيات كاملة".

واوضح السهيل في تصريح للسومرية نيوز أن"الائتلاف الوطني يريد أن يجعل موقع رئاسة الوزراء مؤسساتياً، ولهذا فان النقاش الان محصور بصلاحيات رئيس الوزراء والقرارات الإستراتيجية"، مبينا أن"الحوارات بين الائتلاف الوطني ودولة القانون تسير بشكل طبيعي، لكنها تحتاج إلى فترة من التأني في بعض القضايا للتوصل إلى حلول"، مشيراً إلى أن"هذا الأمر ضروري لتجاوز أخطاء التجربتين السابقتين".مشددا على أن"كل مرشح لرئاسة الوزراء من الائتلافين لابد أن يخضع لطاولة نقاش"، مؤكداً"وجود بعض الملاحظات لدى الائتلاف الوطني على أداء رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي خلال الفترة السابقة.

العراقية: تحالفنا مع الوطني هو الأقرب

فيما قال مستشار العراقية هاني عاشور في بيان صحفي: ان القائمة العراقية تتبنى التفاوض مع الائتلاف الوطني كشريك أساس في العملية السياسية وتضع تفاهماتها السابقة وتؤكد اقترابها من الائتلاف الوطني ككتلة متماسكة تمثل حالة متقدمة في فهم الواقع العراقي بما يمهد لتشكيل الحكومة المقبلة. مضيفا أن الحوار مع الائتلاف الوطني بدأ منذ فترة ليست بالقصيرة وكان ناضجا بما يكفي لاتفاق الطرفين على تشكيل الحكومة، مشيرا إلى أن التيار الصدري كأحد قوى الائتلاف الوطني قد أبدى فهما متقدما لمشروع حكومة الشراكة الوطنية

■ "الفترة الحالية تحتاج إلى خطاب إعلامي تصالحي ومقبول من كل الأطراف لتشكيل حكومة شراكة وطنية"

دولة القانون: نستبعد تشكيل الحكومة الجديدة خلال المدة الدستورية الخاصة بذلك.

مما يؤكد فاعليته في رسم صورة عراق المستقبل إضافة إلى أنه أحد الثوابت التي لا تراجع عنها

من جهته اعتبر محمد البياتي عضو الائتلاف الوطني تصريحات القائمة العراقية عن وجود تقارب مع الائتلاف الوطني لتشكيل الحكومة المقبلة"تصريحات من طرف واحد وليس من طرفين"، مشيرا إلى أن"القائمة العراقية كانت تصرح بوجود لقاء مرتقب بين زعيمها إياد علاوي وزعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي وكان الأخير ينفي".

واضاف البياتي أن"التحالف مع العراقية بعيد جدا بسبب تمسك علاوي بمنصب رئاسة الوزراء"، بحسب تعبيره، ولفت البياتي إلى أن"جميع مكونات الائتلاف الوطني متماسكة وملتزمة ببرنامج عمل موحد"، مبينا أن"الأيام القليلة المقبلة ستشهد الإعلان الرسمي لتحالف ائتلافي دولة القانون والوطني

كما اكد القيادي في الائتلاف الوطني طه درع ان التصريحات التي صدرت عن بعض القياديين في القائمة العراقية ان الائتلاف الوطني اقرب الى التحالف الى العراقية منه الى دولة القانون لا صحة لها لان الوطني يسير بالاتجاه نفسه وعلى وفق الالتزام مع دولة القانون. وقال درع في اتصال هاتفي لـ (واع) اعتقد ان هذه تبريرات الدعوة التي اتخذها الائتلاف الوطني لانه يسير بالاتجاه نفسه على وفق الالتزام بجميع الاتفاقات التي وقعت عليها جميع اطراف الائتلاف قبل وبعد الانتخابات ولا توجد اية بوادر للانفصال وان كانت هناك ربما بعض وجهات النظر بخصوص بعض الامور المختلفة لكن لا يوجد الخلاف الذي يعول عليه بعضهم

ويمكن ان يؤدي الى الانفصال بين الائتلافين والالتحاق بالقائمة العراقية او غيرها من الكتل الفائزة في الانتخابات التشريعية الاخيرة لمجلس النواب العراقي من اجل تشكيل الحكومة ورئاسة الوزراء، وهي العقدة الاكبر، التي تواجهنا حتى الان ولم نصل الى حل بشأنها حتى اللحظة الراهنة،روان كانت هناك بوادر امل تلوح في الافق ولكن من بعيد. واضاف ان طبيعة نتائج الانتخابات بشأن ان ائتلاف دولة القانون جاء بأصوات كبيرة وخاصة نوري المالكي كمرشح، فهم يعتقدون انهم جاءوا في ظل نوري المالكي ولذلك يجب ترشيحه لمنصب رئيس الحكومة

هل تعقد جلسة البرلمان الاولى من دون اتفاق؟

توقع عضو الائتلاف الوطني العراقي والقيادي في حزب الفضيلة جعفر الموسوي الدخول الى جلسة البرلمان الاولى دونما الاتفاق على اي مرشح لرئاسة الحكومة.

وقال الموسوي"ان سبب كثرة الاجتماعات وعدم الوصول حتى الان إلى مرشح لرئاسة الحكومة يأتي لأن هذه المسألة معقدة فليس لدينا كتلة فائزة فوزا مريحا حتى تتمكن من تشكيل الحكومة، لذا يكون الحراك السياسي معقدا وصعبا اذ يجب ان تحصل حالة من التوافق بشأن المرشح لهذا المنصب". واشار الموسوي الى ان الحوارات لم تنضج بعد، متوقعا ان تنعقد الجلسة الاولى للبرلمان من دون الاتفاق على مرشح لرئاسة الحكومة المقبلة.

وضمن هذا الرأي استبعد عضو ائتلاف دولة القانون عبد مطلك الجبوري تشكيل الحكومة الجديدة خلال المدة الدستورية الخاصة بذلك.

وقال الجبوري إن المشهد السياسي الحالي يؤشر أن مدة تشكيل الحكومة المقبلة ستطول اكثر من المتوقع، مذكرا في هذا المقام بأن الفقرة ثانياً من المادة ٧٣ الدستورية تنص على أن يتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف تسمية اعضاء وزارته خلال مدة اقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ التكليف.

واضاف إن العقبة الاساسية ليست في تسمية مرشح رئاسة الوزراء الجديد، وانما موافقة الكتل السياسية الأخرى عليه.. داعيا هذه الكتل إلى النزول عن سقف مطالبها من اجل تلاقي الجميع ضمن رؤية مشتركة للمرحلة السياسية المقبلة..

و في اطار المشاورات السياسية يرى القيادي في ائتلاف دولة القانون علي الدباغ أن"فرص اللقاء بين رئيس الائتلاف نوري المالكي ورئيس القائمة العراقية إياد علاوي لا تزال قائمة"، مؤكدا أن هناك"تشجيعاً لعقد اللقاء بين الطرفين". ويضيف الدباغ إن"هناك ثوابت يجب الاتفاق عليها قبل عقد اللقاء بين الطرفين لبحث الأوضاع السياسية في البلاد"، مبينا أن"هذه الثوابت إذا ما اتفق عليها ستجعل من اللقاء مثمراً". مشيرا إلى أن"الفترة الحالية تحتاج إلى خطاب إعلامي تصالحي ومقبول من كل الأطراف لتشكيل حكومة شراكة وطنية"، لافتا الى أن"التصعيد في الخطابات الإعلامية في الوقت الحالي يعد أمراً خطيراً من أي طرف كان.

خطابات سياسية لاتراعي مصالح الناس

وعن ضرورة تغيير الخطاب السياسي لبعض الكتل السياسية يقول القيادي في التحالف الكردستاني لطيف حاجي حسن"إن التغيير الحاصل الان في الخطاب السياسي لبعض الكتل المتنافسة على منصب رئيس الوزراء هو لصالح هذه الكتل التي لا يهمها سوى الحصول على هذا الكرسي من دون مراعاة مصالح وإرادة الشعب.

وأضاف: في تصريح لـ (واع)"بأنه مهما تكن طبيعة هذه الخطابات وأهدافها فان على هؤلاء الساسة ان يعودوا في النهاية إلى الدستور الذي هو العامل المشترك والقاضي والحكم الذي يبت في مثل هذه القضية التي تمس مصالح الشعب والوطن". واصفا ان"هذا التغيير في الخطاب السياسي لبعض الكتل يمثل جس نبض بين الكتل واختبار لنياتها، مشيرا"إلى انه بالإمكان إن يصل الجميع إلى نتيجة حتمية قبل انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب".

في الوقت ذاته قال العضو البرلماني السابق عن الائتلاف الوطني قيس العامري"مما لا شك فيه ان ظن الكتل السياسية هو ظن وطني وتوجههم نحو احترام ارادة الشعب العراقي وتلبية رغباته مجتمعة جعل بعض الكتل تغير من خطابها السياسي والتوجه نحو تشكيل حكومة شراكة وطنية.

واضاف العامري بحسب الوكالة المستقلة للإنباء ان المرحلة المقبلة ستكون اكثر جدية حيث انها ستقوم بتحسين الواقع الخدمي والاقتصادي الذي يطمح اليه الشعب العراقي، مضيفا انه"وبعد المصادقة على نتائج الانتخابات غيرت بعض الكتل في خطابها السياسي من اجل عدم الخوض في ازمة سياسية اخرى التي لن تنفع اية جهة بل انها سوف تنعكس سلبا على العراق اجمع لذا نهيب بجميع الكتل ان توحد خطابها نحو تشكيل حكومة وطنية بعيدة عن المصالح الفئوية والحزبية".

من جانبها أكدت القيادية في التيار الصدري بلقيس كولي"ان الخطاب السياسي لبعض الكتل تغير بعد المصادقة على نتائج الانتخابات من المحكمة الاتحادية.

وقالت كولي في تصريح لـ (واع)"اعتقد ان هذا التغيير جاء لوجود تأثيرات خارجية سواء عربية او أجنبية على بعض الكتل السياسية، اضافة الى ان بعضهم لاحظ ان فرصته في تشكيل الحكومة باتت ضئيلة، كما تولد شعور لدى بعض الكتل بمدى المسؤولية الملقاة على عاتقها ورأت ان مصلحة الشعب العراقي فوق كل اعتبار".مضيفة ان"المصادقة على نتائج الانتخابات جعلت جميع الكتل تكون بالصورة الواضحة وعلمت بان العدد الذي حصلت عليه هو ثابت وعليه سيكون لها دور في الحكومة المقبلة لذا نلاحظها هذه الايام غيرت في تصريحاتها ومفاهيمها لاتجاهات معينة من أجل كسب رضا وقبول الشخصية التي سوف تشكل الحكومة".

مؤكدة"ان الجلسة الاولى سوف تعقد في الخامس عشر من الشهر الحالي من اجل عدم الدخول في بفراغ حكومي وندخل بحكومة تصريف أعمال، داعية الكتل السياسية لاستغلال هذا الوقت القصير في حسم مواقفها بكل شفافية ومصداقية والابتعاد عن التجاذبات السياسية.

من يشكل الكتلة الاكبر؟"

ويبقى الجدل يدور بشأن أحقية من يشكل الحكومة خاصة بعد أن أعلنت المحكمة الاتحادية العليا في بيان لها في السادس والعشرين من شهر آذار الماضي، ردا على طلب رئيس الوزراء نوري المالكي بتفسير المادة ٧٦ من الدستور العراقي، التي تشير إلى الكتلة الأكبر عددا في البرلمان التي تشكل الحكومة، أن الكتلة النيابية الأكثر عدداً تعني إما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة دخلت الانتخابات وحازت على العدد الأكثر من المقاعد، أو أن هذه الكتلة ناجمة عن تحالف قائمتين أو أكثر من القوائم، التي دخلت الانتخابات واندمجت في كتلة واحدة، لتصبح الكتلة الأكثر عددا في البرلمان، الأمر الذي رفضته القائمة العراقية جملة وتفصيلا واعتبرته التفافا على الدستور و"انحناء"من القضاء العراقي أمام رئيس الحكومة نوري المالكي الذي يتزعم قائمة منافسة

وسط توقعات بان يعاد سيناريو التحالف الثلاثي بين ائتلافي دولة القانون والوطني والتحالف الكردستاني، تتطلع الأنظار في أنحاء العراق نحو مرحلة ما بعد مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في السابع من اذار الماضي فيما لا تزال الساحة السياسية تشهد مسلسلا من التصريحات المتباينة بشأن هوية الشخصية التي ستقود حكومة البلاد المقبلة والوصول إلى صيغة توافقية تسهم في تسريع الخطا على طريق تشكيل الحكومة الجديدة.

وفي هذا السياق كشف القيادي في ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني أن إئتلافه والائتلاف الوطني العراقي عقدا اجتماعاً لمناقشة تسريع اندماج الائتلافين قبل انعقاد جلسة البرلمان الأولى.

وقال الحساني في تصريحات صحفية أن الاجتماع عقد على خلفية المصادقة على نتائج الانتخابات وجرت خلاله مناقشة امكانية دخول الائتلافين ككتلة مندمجة في جلسة البرلمان الاولى، مشيرا إلى ان الاجتماعات مازالت مستمرة للاتفاق على البرنامج الحكومي وجميع اللجان المالية والاقتصادية والاعلامية.

الى ذلك اكد القيادي في ائتلاف دولة القانون حاجم الحسني أن ائتلاف دولة القانون سيقبل بأي واقع سياسي قد ينتج عن نجاح القائمة العراقية المنافسة بتشكيل تحالف مع الكرد والائتلاف الوطني العراقي، معتبرا أن ذلك يمثل حالة ديمقراطية.

وقال الحسني في تصريحات للسومرية نيوز إن"القائمة العراقية إن استطاعت إقناع الائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني بتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر فسيكون هذا خيار ديمقراطي، ونحن في دولة القانون لا يسعنا حينها إلا القبول بالواقع السياسي الذي سينتج عنه"، موضحا أن"دولة القانون لن يتدخل بمباحثات العراقية واتصالاتها مع الجانب الكردي أو مع الائتلاف الوطني". مبينا إن"فرصة تحالف ائتلافي دولة القانون والائتلاف الوطني لتشكيل الحكومة تظل أكبر من فرصة العراقية في ذلك"، مبيناً أن"تحالف القانون والوطني سيتم اعلانه رسمياً قبل انعقاد جلسات البرلمان".

التحالف الكردستاني: العلاقة الخاصة التي تربط الاكراد بالوطني والقانون ستجعل أمر التفاوض معهما لتنفيذ مطالبنا أسهل من الائتلافات الاخرى.

عقدة صلاحيات رئيس الوزراء

ولا بد ان نشير الى انه في الوقت الذي يشهد ائتلافا دولة القانون والوطني اجتماعات مكثفة في ما بينهما من أجل اتمام الاندماج مازالت نقطة الخلاف الاكبر هي مسألة مرشح رئاسة الوزراء إذ ان الائتلاف الوطني لم يطرح مرشحيه بشكل رسمي بعد فيما لا تزال دولة القانون مصرة على رئيس الوزراء نوري المالكي

من جانبها أعلنت القائمة العراقية أنها ستدعم ترشيح الدكتور عادل عبد المهدي القيادي في الإئتلاف الوطني لرئاسة الوزراء في حال عدم تكليفها بتشكيل الحكومة المقبلة.

وقال المتحدث الرسمي باسم القائمة العراقية حيدر الملا في بيان صحفي بهذا الصدد: ان العراقية لن تتنازل عن حقها الدستوري في تشكيل الحكومة وفي حال عدم قدرتها على تشكيل الحكومة نتيجة عدم قناعة الاطراف الاخرى ببرنامجها، حينها سنكون داعمين للدكتورعادل عبد المهدي كمرشح لرئاسة الوزراء، مضيفا أنه لا يمكن أن نتخيل الحكومة المقبلة من دون أن تكون بتكليف العراقية بتشكيل الحكومة استنادا إلى حقها الدستوري والحق الانتخابي مستدركا أن تكليف العراقية بتشكيل الحكومة لا يعني بالضرورة نجاحها وقدرتها على تحقيق التعديلات الوزارية.

وبشأن مرشح العراقية لرئاسة الوزراء نوه إلى ان من لديه تحفظات على شخصية إياد علاوي او لديه تحفظات على برنامج العراقية يستطيع أن يعترض داخل قبة البرلمان.

وفي سياق متصل أكد القيادي في التحالف الكردستاني حسن عثمان ان ائتلافي دولة القانون والوطني المتحالفين هما الاقرب إلى تنفيذ مطالب الاكراد. وقال عثمان في تصريحات صحفية ان العلاقة الخاصة التي تربط الاكراد بالائتلافين سيجعل أمر التفاوض معهما لتنفيذ مطالبنا أسهل من الائتلافات الاخرى، مؤكداً ان ائتلاف القوى الكردستانية سوف يصل إلى بغداد ويطرح مطالبه ويتفاوض مع الجميع من دون اتفاقات مسبقة مع جهات معنية بتشكيل التحالفات.

وقالت الكناني بحسب وكالة الانباء العراقية (واع) أننا"لا نؤمن بإقصاء أية جهة من الجهات السياسية خاصة العراقية لها مقاعد كبيرة ومن حقها الاشتراك في تشكيلة الحكومة". وأضافت الكناني أن"الائتلافين ما زالا متماسكين وقد شكلت لجان لبحث وتطوير هذا التحالف ونحن ألان بصدد كتابة البرنامج الحكومي والمضي قدما بالمشروع الوطني الذي يخدم العراق".

مرشح التسوية

ويرى بعض المحللين السياسيين أن تشبث القائمة العراقية بالحق الدستوري وعدم احترامها الواضح لمقررات المحكمة الاتحادية ورفضها التفسير الذي قالت به ازاء المادة (٧٦) من الدستور وقبولها بمصادقة المحكمة على أعضائها في مجلس النواب الجديد يدل على مدى التناقض والازدواجية في السلوك والعمل السياسي الذي دأبت عليه منذ فوزها المشكوك به في الانتخابات النيابية الأخيرة.

أن المادة ٧٦ من الدستور نصت على أن الأكثر عددا في البرلمان هي الكتلة الأكبر وهي الكتلة المكلّفة بتشكيل الحكومة والاختلاف الذي ذهب اليه بعضهم في تفسير هذه المادة غير مبرر لسببين الاول: لان أي اختلاف سياسي على مادة دستورية فالرجوع الى الدستور محتوم وهو واضح، اما الاخر فقد وجدت المحكمة الاتحادية العليا من استقراء نص المادة (٧٦) من دستور جمهورية العراق بفقراتها الخمس ومن استقراء بقية النصوص الدستورية ذات العلاقة. إن تطبيق أحكام المادة (٧٦) من الدستور يأتي بعد انعقاد مجلس النواب بدورته الجديدة بناء على دعوة رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام المادة (٥٤) من الدستور، وبعد انتخاب مجلس النواب في أول جلسة له رئيساً للمجلس ثم نائباً أول ونائباً ثانياً له وعلى فق أحكام المادة (٥٥) من الدستور بعدها يتولى المجلس انتخاب رئيس الجمهورية الجديد على وفق ما هو مرسوم في المادة (٧٠) من الدستور، وبعد ان يتم انتخاب رئيس الجمهورية يكلف وخلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابه مرشح ((الكتلة النيابية الأكثر عدداً)) بتشكيل مجلس الوزراء. ووجدت المحكمة الاتحادية العليا ان تعبير (الكتلة النيابية الأكثر عدداً) يعني: إما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة، دخلت الانتخابات باسم ورقم معينين وحازت على العدد الأكثر من المقاعد، أو الكتلة التي تجمعت من قائمتين أو أكثر من القوائم الانتخابية التي دخلت الانتخابات باسماء وأرقام مختلفة ثم تكتلت في كتلة واحدة ذات كيان واحد في مجلس النواب، أيهما أكثر عدداً، فيتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح الكتلة النيابية التي أصبحت مقاعدها النيابية في الجلسة الأولى لمجلس النواب أكثر عدداً من الكتلة أو الكتل الأخرى بتشكيل مجلس الوزراء استناداً إلى أحكام المادة (٧٦) من الدستور.

■ الائتلاف الوطني: التحالف مع العراقية بعيد جدا بسبب تمسك علاوي بمنصب رئاسة الوزراء

■ القائمة العراقية: لا يمكن أن نتخيل الحكومة المقبلة من دون تكليف العراقية بتشكيل الحكومة